

بلاغ حقوقي

حول الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبت من قبل القوات التركية والمجموعات المسلحة منذ احتلال عفرين

وقراها

منذ بداية الأزمة السورية وحتى الآن، استهدفت الدولة التركية سورية والأراضي السورية بأنواع مختلفة من الاعتداءات، فأقدمت الدولة التركية، ومن خلال الاستهداف المباشر، على قتل العديد من أهالي القرى التي تقع على الحدود السورية التركية، كما استهدفت تركيا بشكل عشوائي نقاطا حدودية تابعة لوحدة حماية الشعب والمرأة، بالأسلحة الثقيلة ومدافع الهاون لخلق نوع من الفوضى في المنطقة، وفي سنة 2015 بدأت السلطات التركية ببناء جدار عازل على الحدود التركية السورية بطول 781 كيلومترا، واستخدمت في بناء الجدار كتل خرسانية بارتفاع 3 أمتار كل واحدة منها ومزودة بأسلاك شائكة وكاميرات تصوير حرارية، وكاميرات للأشعة تحت الحمراء وأجهزة الرؤية الليلية والرادارات وأجهزة مكافحة الإشارات اللاسلكية، إضافة إلى أنظمة الأسلحة النارية وأسلحة ليزر مخصصة لتدمير القوى البشرية ومعدات وطائرات بلا طيار وذلك بهدف قطع الأراضي السورية التركية، ألما أن الدولة التركية عاودت بعد بناء الجدران استهداف مدن شمال وشرق سوريا والنقاط العسكرية، فأنشأت الدولة التركية على الحدود السورية نقاط عالية يتركز فيها الجيش التركي يستهدف كل من يقترب على المناطق الحدودية.

لقد ارتكبت قوى الاحتلال التركية والمتعاونين معهم من المسلحين السوريين المعارضين، مختلف الخروقات والانتهاكات لمجمل القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، ويأتي هذا البيان لما حدث في 20 كانون الثاني 2018 تاريخ غزو واحتلال القوات التركية والمتعاونين معها لعفرين وقراها، والذي تم في ظل صمت دولي وأممى، إزاء الاعتداءات التركية على الأراضي السورية منذ عام 2011 وحتى غزو عفرين واحتلالها وحتى الآن، وبتواطؤ مريب من معظم الدوائر السياسية الدولية، وأصل العدوان التركي كل عمليات اعتداءاته على الأراضي السورية

وتحديدها على أراضي الشمال والشمال الشرقي، وفي خروقات فاضحة لكل المبادئ والقواعد التي تحكم القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، واستخدمت الحكومة التركية كل أساليب العنف والعدوان ضد قوى مجتمعية حاربت الإرهاب وممثليه من داعش وغيرها. وتم ارتكاب العديد من الانتهاكات الفردية والجماعية بحق أهالي مدينة عفرين وقراها، علاوة على الحجم الهائل من التخريب والدمار وسقوط المئات من الضحايا المدنيين وغير المدنيين بين قتل وجريح، والتهجير للآلاف من السكان الأصليين. إضافة إلى العديد من المجازر التي تنسم بالتطهير العرقي وترتقي إلى مصاف الجرائم الجذائية الدولية.

وضعت قواعد القانون الدولي العام كأصل عام لتنظيم العلاقات بين الدول والأمم، وذلك من أجل حفظ الأمن والسلم الدوليين، وسير

العلاقات دون نزاعات أو حروب، لذلك وجد فروع القانون الدولي العام ومن بينها القانون الدولي لتنظيم العلاقات بين الدول والأمم، القانون الدولي للبيئة، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي الاقتصادي والتنمية والعمل، وأخيرا القانون الدولي الإنساني الذي يعد من أهم فروع القانون العام الدولي .

والقانون الدولي الإنساني هو الذي يهتم بإدارة النزاعات المسلحة القائمة في أرجاء العالم سواء كانت دولية أو غير دولية ويقوم بتنظيمها وتحديد قواعدها، وتشرف على ذلك هيئات دولية خاصة عدة: اللجنة الدولية للصليب الأحمر، التي تسهر على تطبيقه، وتبليو رت قواعده بشكل أوسع وأوضح في العصر الحديث.

تأثر القانون الدولي الإنساني بالصكوك الدولية المهمة في ميدان حقوق الإنسان مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وذلك تأسيسا على أن الإنسان يحق له التمتع بحقوقه المصيقة بأدميته وكرامته البشرية على قدم المساواة في زمن السلم أو زمن الحرب. وتجدر الإشارة أن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية يخول للدول في حالات الطوارئ الاستثنائية التي تهدد حياة الدولة الحد من بعض الحقوق لكن شريطة أن يكون ذلك في أضيق الحدود.

لكن القانون الدولي الإنساني يعتبر أن الدولة الموقعة أو غير الموقعة على الاتفاقيات الدولية ذات الطابع الإنساني ملزمة باحترام قواعد القانون الدولي العرفي التي تتضمنها ، وتتحمل مسؤولية عدم الالتزام، ولكن من المفترض أن تصادق كل الدول على الاتفاقيات المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني للخروج من دائرة المشك ومن أجل البشرية جمعاء. كما أنه على حركات التحرر الوطني التي تقاوم الاستعمار والتمييز العنصري أن تلتزم قواعد القانون الدولي الإنساني كي لا يتحول نضالها المسلح الى أعمال ارهابية.

وحددت المادة (5) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية أربعة طوائف من الجرائم التي تختص المحكمة بالنظر فيها، وقصرتها على أشد الجرائم خطورة على أمن وسلم المجتمع الدولي، وهي: جريمة الإبادة الجماعية، الجرائم ضد الإنسانية، جرائم الحرب، جريمة العدوان.

ونشير الى بعض ممارسات مسلحي جيش الاحتلال التركي والمتعاونين معه:

1. اضطهاد عرقي

2. ارتكاب جرائم الإبادة الجماعية

3. انتهاكات حقوق المرأة

4. القتل والتمثيل بجثث الأسرى

5. محاكمات خارج القانون

6. الغنائم والمصادرات

7. حرق الكتب والوثائق والاثار التاريخية

8. تدمير وتفجير أماكن العبادة

9. الاختطاف والاختفاء القسري والتعذيب والاعتداءات .

10. اختطاف الأطفال واحتجازهم كرهائن

11. الاختطاف والمابتزاز: كمصدر تمويل مهم للإرهاب

12. القصف العشوائي والمتفجيرات.

ان تلك النماذج من الأفعال هي جرائم حرب وجرائم دولية ضد الإنسانية، فهي من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي ارتكبت من قبل جيش الاحتلال والمجموعات المتعاونة معه ضد المدنيين، وكل من أصدر الأوامر أو ارتكب أو ساهم أو تعاون أو دعم هذه الأعمال الدارهابية يخضعون لسلطة القانون الدولي وللمحاسبة الجنائية عن أفعالهم وفي أي مكان بالعالم.

لقد جاء في المادة الأولى من اتفاقية: (منع جريمة إبادة الجنس البشري والمعاقبة عليها) في 12/1/1951: إن الإبادة الجماعية جريمة بمقتضى القانون الدولي سواء ارتكبت في وقت السلم أو الحرب، وتتعهد الدول الأطراف بمنعها والمعاقبة عليها 0

وجاء في المادة الثانية: إن الإبادة الجماعية تعني أي من الأفعال التالية المرتكبة بقصد التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة قومية أو إثنية أو عرقية أو دينية بصفتها هذه إهلاكا كلياً أو جزئياً

ومن هذه الأفعال المنصوص عليها في اتفاقية (منع جريمة إبادة الجنس البشري والمعاقبة عليها)، ونظام روما الأساسي على سبيل المثال لا الحصر والتي ارتكبتها الجيش التركي والمجموعات الإرهابية على الأراضي السورية:

1. قتل أفراد أو أعضاء جماعة طائفية أو دينية أو عرقية

2. إلحاق أذى أو ضرر جسدي أو عقلي خطير أو جسيم بأعضاء الجماعة.

3. إخضاع الجماعة، عمداً، لظروف معيشية يراد بها تدميرها المادي كلياً أو جزئياً.

إن جيش الاحتلال التركي والمجموعات المسلحة المعارضة التابعة له، ارتكبوا جرائم حرب بحق المدنيين في عفرين بشكل يومي في حربيه العمياء ضد المدنيين، مما شكل خرقاً صريحاً للأعراف الدولية وقوانين الحرب، وإن هذه الأفعال الإجرامية هي انتهاك جسيم لاتفاقية جنيف /12/8/1949/ بحيث ترتقي هذه الجرائم الى مصاف الجرائم الجنائية الدولية، لأنها تمثل جرائم حرب حسب نظام روما الأساسي المخصص لجرائم حرب.

ونتيجة الحالة الكارثية التي عاشها أهالي قرى ومدينة عفرين، بمختلف مكوناتهم، من ممارسات واعتداءات قوى الاحتلال، فإننا ندين ونستنكر بشدة جميع الانتهاكات التي ارتكبت بحق المواطنين السوريين من قبل قوى الاحتلال

التي ارتكبت هذه الانتهاكات، ونعلن عن تضامننا الكامل مع أسر الضحايا السوريين جميعاً، ونتوجه بالمتعازي الحارة والقلبية، لجميع من قضوا من المواطنين السوريين ومن المدنيين وغير المدنيين في قرى ومدينة عفرين، ومع تمنياتنا لجميع الجرحى بالشفاء العاجل، وندين ونستنكر جميع ممارسات العنف والمقتل والاختيالات، التي مارستها قوى الاحتلال التركية، وكذلك فإننا ندين ونستنكر بشدة الاختفاءات القسرية وعمليات الخطف والاختيالات بحق المواطنين السوريين، أيًا تكن الجهة التي ارتكبت هذه الانتهاكات، تركية ام سورية متعاونة معها، ونبدي قلقنا البالغ على مصير المختفين قسرياً، ونتوجه الى المجتمع الدولي بالمطالبة بالتحرك والعمل الجدي والسريع لوضع حد لهذا العدوان الموصوف على أراض مناطق الإدارة الذاتية، باعتباره يمثل انتهاكاً للسيادة السورية، ويقوض جهود الحلول السياسية القائمة وجهود مكافحة الإرهاب في سوريا.

وكنا ولمرات عدة، طالبنا بإصدار قرار دولي ملزم، يتضمن:

· اعتبار احتلال عفرين عملاً غير مشروع ويتناقض مع مبادئ ومقاصد الأمم المتحدة والقانون الدولي ومطالبية القوات المحتلة بالانسحاب الفوري وغير المشروط من عفرين وجميع الأراضي السورية التي احتلتها بعد عدوان مستمر منذ 2011 وحتى الآن.

وكنا وما زلنا نطالب ب:

· تشكيل لجنة تحقيق قضائية مستقلة ومحايدة ونزيهة وشفافة بمشاركة ممثلين عن الفيدرالية السورية لحقوق الإنسان والمنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان وحقوق المرأة في سورية، تقوم بالكشف عن جميع الانتهاكات التي تم ارتكابها في عفرين وقراها منذ بدء العدوان التركي في أواخر كانون الثاني 2018 وحتى الآن، وعن المسؤولين من قوى الاحتلال والمرتبقة المتعاونين معهم، الذين تسببوا

ابوقوع

ضحايا

(قتلى

وجرحى)

، من أجل أحالتهم إلى القضاء المحلي والإقليمي والدولي ومحاسبتهم

.

· المنظمات الحقوقية والمدنية السورية، للتعاون من أجل تدقيق وتوثيق مختلف الجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبتها القوات المحتلة التركية في عفرين وقراها منذ بدء العدوان التركي في أواخر كانون الثاني 2018 وحتى الآن، من أجل بناء ملفاً قانونياً يسمح بمتابعة وملاحقة جميع مرتكبي الانتهاكات، سواء أكانوا أتراك أم سوريين متعاونين معهم، كون بعض هذه الانتهاكات ترقى لمستوى الجرائم ضد الإنسانية وتستدعي إحالة ملف المرتكبين للمحاكم الجنائية الدولية والمعدل الدولية.

وتوجهنا بالعديد من الرسائل الحقوقية الموثقة بالبيانات والصور والأرقام، إلى مجلس حقوق الإنسان والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، وإلى عدة هيئات دولية معنية بالدفاع عن حقوق الإنسان، من أجل التدخل والضغط على الحكومة التركية وعلى المتعاونين معها من السوريين لتنفيذ المطالب العاجلة التالية:

1) مطالبة القوات المحتلة بالانسحاب الفوري وغير المشروط من جميع الأراضي السورية التي احتلتها.

2) الضغط الدولي والإقليمي على القوات التركية المحتلة من أجل الانسحاب الفوري وغير المشروط من عفرين وجميع الأراضي السورية التي احتلتها.

3) فضح مخاطر الاحتلال التركي لعفرين وما نجم عن العمليات العسكرية التركية في عفرين بشمال سوريا من انتهاكات في حق المدنيين السوريين وتعريضهم لعمليات نزوح واسعة ومخاطر إنسانية جسيمة.

4) الوقف الفوري لكل أنواع الاحتجاز والخطف والاختفاء القسري، أيًا تكن مبررات ذلك، مادية أو غير مادية، وإطلاق سراح كافة المختطفين والمحتجزين ودون قيد أو شرط.

5) كف أيدي الأجهزة الأمنية التركية وأيدي جميع الجهات المسلحة المتعاونة مع قوات الاحتلال، عن التدخل في حياة المواطنين في مدينة عفرين وقرائها، عبر الكف عن ملاحقة المواطنين السوريين، واختطافهم واحتجازهم وإخفاقهم دون أي اثر، أو من أجل التفاوض عليهم مقابل مبلغ مادي أو مقابل مختطفين أو محتجزين آخرين لدى الجهات المتصارعة المختلفة.

6) العمل على الكشف الفوري عن مصير المفقودين، والإعلان عن بقي حيا أو من تم قتله وتصفيته لأسباب سياسية، أو غير سياسية.

7) العمل السريع من أجل الكشف عن مصير المخطوفين وإطلاق سراحهم جميعا، من النساء والأطفال والذكور، لدى قوات الاحتلال التركية ولدى الفصائل المسلحة المتعاونة مع الماترك، ودون قيد أو شرط. وإلزام قوى الاحتلال بتوفير تعويض مناسب وسريع جبرا للضرر اللاحق بضحايا الاختطاف والاختفاء القسري.

8) عودة المدنيين النازحين والمزارعين من أهالي عفرين وقرائهم، وإزالة كافة العراقيل أمام عودتهم إلى قراهم ومنازلهم وضرورة تأمين تلك الطرق، وضمان عدم الماعتداء عليهم وعلى أملاكهم، وإزالة الألغام. وبالتالي تمكين أهالي عفرين اقتصاديا واجتماعيا بما يسمح لهم بإدارة امورهم.

9) دعوة الهيئات والمؤسسات الدولية المعنية بتلبية الاحتياجات الحياتية والاقتصادية والإنسانية لمدينة عفرين وقرائها المنكوبة ولأهالي عفرين المهجرين، وإغاثتهم بكافة المستلزمات الضرورية.

10) العمل الشعبي والحقوقى من كافة المكونات الاصلية من أهالي عفرين من أجل مواجهة وإيقاف المخاطر المتزايدة جراء ممارسات قوات الاحتلال العنصرية التي اعتمدت التهجير القسري والعنيف والتطهير العرقي، والوقوف بشكل حازم في وجه جميع الممارسات التي تعتمد على تغيير البنى الديمغرافية تحقيقا لأهداف ومصالح عرقية وهنصرية وتفتيتية تضرب كل أسس السلم الأهلي والتعايش المشترك.

دمشق تاريخ 532024

المنظمات والهيئات الحقوقية والمدنية السورية المنتجة لهذا النداء الحقوقي

1. المفيدرالية السورية لمنظمات وهيئات حقوق الانسان (وتضم 96 منظمة ومركز وهيئة بداخل سورية)
2. الشبكة الوطنية السورية للسلم الأهلي والأمان المجتمعي
3. شبكة الدفاع عن المرأة في سورية (تضم 65 هيئة نسوية سورية و 70 شخصية نسائية مستقلة سورية)
4. التحالف السوري لمناهضة عقوبة الإعدام (SCODP)
5. المنبر السوري للمنظمات غير الحكومية (SPNGO)
6. التحالف النسوي السوري لتفعيل قرار مجلس الأمن رقم 1325 في سورية (تقوده 29 امرأة، ويضم 87 هيئة حقوقية ومدافعة عن حقوق المرأة).
7. التحالف الشبابي السوري لتفعيل قرار مجلس الأمن رقم 2250 سورياً (يقوده 40 شابة وشباب، ويضم ممثلين عن 70 هيئة حقوقية)
8. مركز الأبحاث وحماية حقوق المرأة في سوريا
9. منظمة حقوق الإنسان في سورية - ماف
10. لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سورية (ل.د.ح).
11. اللجنة الكردية لحقوق الإنسان في سوريا (المرصد).
12. المنظمة العربية لحقوق الإنسان في سورية
13. منظمة كسكائي للحماية البيئية
14. الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الكرد في سوريا
15. المؤسسة السورية لرهابة حقوق المارامل والأيتام
16. المنظمة الوطنية لحقوق الإنسان في سورية
17. المنظمة الكردية لحقوق الإنسان في سورية (DAD).
18. منظمة الدفاع عن معتقلي الرأي في سورية-روانكة
19. التجمع الوطني لحقوق المرأة والطفل.
20. قوى المجتمع المدني الكردستاني
21. التنسيق الوطنية الوطنية للدفاع عن المفقودين في سورية
22. سوريون من اجل الديمقراطية
23. رابطة الحقوقيين السوريين من اجل العدالة الانتقالية وسيادة القانون
24. مركز الجمهوريات لدراسات وحقوق الإنسان
25. مؤسسة الصحافة الالكترونية في سورية
26. شبكة أفاضيا للعدالة
27. الجمعية الديمقراطية لحقوق النساء في سورية
28. اللجنة الوطنية لدعم المدافعين عن حقوق الانسان في سورية
29. التجمع النسوي للسلام والديمقراطية في سورية
30. جمعية النهوض بالمشاركة المجتمعية في سورية
31. رابطة حرية المرأة في سورية

32. مركز بالميرا لحماية الحريات والديمقراطية في سورية
33. اللجنة السورية للعدالة الانتقالية وإنصاف الضحايا
34. جمعية الأرض الخضراء للحقوق البيئية
35. المركز السوري لرعاية الحقوق النقابية والعمالية
36. المؤسسة السورية للاستشارات والتدريب على حقوق الإنسان
37. مركز عدل لحقوق الإنسان
38. الرابطة السورية للحرية والإنصاف
39. المركز السوري للتربية على حقوق الإنسان
40. مركز أيبلا لدراسات العدالة الانتقالية والديمقراطية في سورية
41. المركز السوري لحقوق الإنسان
42. سوريون يبدأ بيد
43. المؤسسة النسوية لرعاية ودعم المجتمع المدني في سورية
44. المركز الوطني لدعم التنمية ومؤسسات المجتمع المدني السورية
45. المعهد الديمقراطي للتوعية بحقوق المرأة في سورية
46. المؤسسة النسائية السورية للعدالة الانتقالية
47. جمعية الماعليات السوريات
48. مؤسسة زنوبيا للتنمية
49. المؤسسة الوطنية لدعم المحاكمات العادلة في سورية
50. جمعية أيبلا للإعلاميين السوريين المأحرار
51. رابطة المرأة السورية للدراسات والتدريب على حقوق الإنسان
52. مركز شهاد للإعلام الرقمي
53. مؤسسة سوريون ضد التمييز الديني
54. رابطة الشام للصحفيين المأحرار
55. المعهد السوري للتنمية والديمقراطية
56. المؤسسة السورية لحماية حق الحياة
57. الرابطة الوطنية للتضامن مع السجناء السياسيين في سورية.
58. مؤسسة الشام لدعم قضايا الأعمار
59. المنظمة الشعبية لمساندة الأعمار في سورية
60. جمعية التضامن لدعم السلام والتسامح في سورية
61. المنتدى السوري للحقيقة والإنصاف
62. المركز السوري للعدالة الانتقالية وتمكين الديمقراطية
63. المركز السوري لتأهيل ضحايا العنف والتعذيب
64. مركز أحمد بونجق لدعم الحريات وحقوق الإنسان
65. المركز السوري للديمقراطية وحقوق التنمية
66. المركز الوطني لدراسات التسامح ومناهضة العنف في سورية
67. المركز الكردي السوري للتوثيق
68. المركز السوري للديمقراطية وحقوق الإنسان
69. جمعية دارينا للطفولة والشباب
70. المؤسسة السورية للتنمية الديمقراطية والسياسية وحقوق الإنسان.
71. المؤسسة السورية لتمكين المرأة (SWEF)
72. المؤسسة السورية الحضارية لمساندة المصابين والمتضررين وأسر الضحايا
73. المركز السوري لحقوق المسكن
74. المركز السوري لاستقلال القضاء
75. المركز السوري لأبحاث ودراسات قضايا الهجرة واللجوء (Sersia)
76. مركز بالميرا لمناهضة التمييز بحق الاقليات في سورية
77. منظمة صحفيون بلا صحف

78. اللجنة السورية لحقوق البيئية
79. الجمعية السورية لتنمية المجتمع المدني.
80. المؤسسة السورية للتنمية الديمقراطية والمدنية
81. المؤسسة السورية لتنمية المشاركة المجتمعية
82. المنظمة الشبابية للمواطنة والسلام في سوريا.
83. اللجنة السورية لمراقبة حقوق الانسان.
84. الرابطة السورية للدفاع عن حقوق العمال
85. المركز السوري للعدالة الانتقالية (مسعى)
86. المركز السوري لحقوق الاقصادية والاجتماعية
87. مركز أوغاريت للتدريب وحقوق الانسان
88. المركز السوري للمجتمع المدني ودراسات حقوق الانسان
89. المركز السوري لمراقبة الانتخابات
90. منظمة تمكين المرأة في سورية
91. الجمعية الوطنية لتأهيل المرأة السورية.
92. المركز السوري للسلام وحقوق الانسان.
93. المنظمة السورية للتنمية السياسية والمجتمعية.
94. مركز عدالة لتنمية المجتمع المدني في سورية.
95. اللجنة العربية للدفاع عن حرية الرأي والتعبير
96. المنظمة السورية للتنمية الشبابية والتمكين المجتمعي

الهيئة الادارية للفيدرالية السورية لمنظمات وهيئات حقوق الانسان